

الجلسة ٧٣٤

الثلاثاء ٤ أبريل/نيسان ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

فيينا

الرئيس: السيد رaimondo غونزاليز (تشيلي)

السيد فاضل عاشور (الجماهيرية العربية الليبية):

شكراً سيدي الرئيس. يود وفد بلادي أن يتقدم بالتهنئة لكم لانتخابكم لرئاسة الدورة الخامسة والأربعين للجنة الفرعية القانونية. إننا على ثقة كاملة من أن ما تتمتعون به من قدرات وخلاص حميدة كفيلة بإنجاح أعمال هذه اللجنة، وتحقيق أفضل النتائج. وفي نفس الوقت يتقدم وفدي بالتقدير والثناء لسيادتكم ولأعضاء مكتب الدورة السابقة للطريقة الممتازة التي أداروا بها أعمالها.

كما لا يفوّت وفدي أن يتقدم بالتقدير والثناء للسيد سيرجيو كماشيو، مدير مكتب شؤون الفضاء الخارجي بالأمانة العامة للأمم المتحدة، للجهود التي يبذلها والدور الهام الذي يقوم به من أجل تعزيز نشر وفهم وتطبيق قانون الفضاء الخارجي، من خلال أنشطة برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية وحلقات العمل وغيرها من الأنشطة التي تستهدف بناء القدرات وتحقيق التنمية المستدامة لصالح البلدان النامية وإدارة الكوارث ورصد البيئة وإدارة الموارد الطبيعية. وكذلك نقدر جهوده والأعمال

افتتحت الجلسة حوالي الساعة ١٥/٠٩

الرئيس: أسعد الله أوقاتكم أيتها السيدات، أيها السادة. مرحباً بكم في هذه الجلسة للجنة الفرعية القانونية.

سوف نواصل النظر في البند ٥، "تبادل عام للآراء" وـ "حالة معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي وتطبيقاتها". إن بقي لنا الوقت سنشرع في بحث البند ١٠، "دراسة واستعراض التطورات بخصوص مشروع البروتوكول المتعلق بمسائل الخاصة بال موجودات الفضائية الملحق باتفاقية الضمانات على المعدات المنقوله".

الفريق العامل المعنى بالبند ٦، سوف يجتمع مرة أخرى بعد ظهر اليوم تحت رئاسة السيد فاسيليوس.

أيتها السيدات أيها السادة، سوف نواصل إذا بحث البند ٥، وسوف أعطي الكلمة للسيد ممثل الجماهيرية العربية الليبية.

أيدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٧/٥٠ المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، توصية لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بأن تزود الأمانة، ابتداء من دورتها التاسعة والثلاثين، بمحاضر مستنسخة غير منقحة، بدلاً من المحاضر الحرافية. ويحتوي المحاضر الواحد منها على الخطاب الملقاة بالإنكليزية والترجمات الشفوية لتلك التي تُلقى باللغات الأخرى مستنسخة من التسجيلات الصوتية. وليس المحاضر المستنسخة منقحة أو مراجعة.

كما أن التصويبات لا تدخل إلا على الخطاب الأصلية وينبغي أن تدرج هذه التصويبات في نسخة من المحاضر المراد تصويبه وترسل موقعة من أحد أعضاء الوفد المعنى، في غضون أسبوع من تاريخ النشر، إلى رئيس دائرة إدارة المؤتمرات: Chief, Conference Management Service, Room D0771, United Nations Office at Vienna, P.O. Box 500, A-1400 Vienna, Austria



السيد الرئيس، كما تعلمون فإن العديد من البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية، تفتقر إلى أبسط الإمكانيات المادية والفنية التي تمكّنها من الانخراط بشكل فعال في الأنشطة والبرامج الفضائية المسخرة لأغراض التنمية والاستفادة من هذه البرامج.

ونحن نعتقد بأن قيام مكتب شؤون الفضاء بدور هام في تقديم الدعم المادي والمساعدة الفنية الضرورية لهذه الدول، من شأنه الإسهام بشكل أكثر فاعلية لا سيما من خلال تشجيعها على التصديق والعمل بالمعاهدات والمبادئ الدولية المتعلقة بالفضاء الخارجي. ولا شك في أن برامج مكتب شؤون الفضاء الخارجي الموجهة إلى الترويج لهذه المعاهدات في البلدان النامية ومساعدتها على تطبيقها وتضمينها ضمن تشريعاتها الوطنية، يعد من أبرز هذه الوسائل.

كما يتطلب الأمر تقديم المساعدة الفنية والمادية من بقية أعضاء المجتمع الدولي وعلى رأسها الدول المتقدمة والمنظمات الدولية المعنية حتى تعم الفوائد المرجوة من الأنشطة الفضائية والبرامج والتطبيقات المسخرة لأغراض التنمية على هذه البلدان على هذه البلدان، التي تعاني من مشاكل مادية وفنية واقتصادية ودينية لا حصر لها إلى درجة أنه يمكن القول بأن هذه الدول وتقصد بها البلدان النامية، خاصة الأفريقية هي الدول الأولى برعایة هذا الشأن. وينبغي أن يوجه لها الاهتمام الدولي، وأن تحظى بالأولوية والأهمية في هذا الشأن.

وفي هذه الصدد، يعلق وفدي أهمية فائقة على الدور التنسيقي الهام، المحوري للهامة، الذي تلعبه منظمة الأمم المتحدة بصفتها مركز التنسيق للتعاون الدولي في تسخير الفضاء الخارجي للأغراض السلمية وبصفة خاصة مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي الذي يلعب الدور الرئيسي في هذا الشأن.

ختاماً سيد الرئيس، فإن وفدي لا يفوته أن يشير إلى مشكلة تسخير الفضاء الخارجي لأغراض غير سلمية. ويود في هذا الصدد أن يؤكّد على ضرورة التزام جميع الحكومات والمنظمات المعنية على قدم المساواة بالمعاهدات الدولية والمبادئ المتعلقة بالفضاء الخارجي في مقدمتها معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك القرى والأجرام السماوية الأخرى، وذلك كشرط أساسي وضروري لا مفر منه لضمان عدم حدوث سباق تسليح في الفضاء الخارجي والحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية فقط.

التحضيرية الهامة التي قامت بها السكرتارية وفي مقدمتها الوثائق الهامة التي أعدتها لهذه الدورة.

ويود وفدي أن يؤكد في هذا السياق على أهمية تخصيص موارد مالية إضافية لليزانية مكتب شؤون الفضاء لمواجهة التوسيع في الأنشطة والبرامج التي سيشرف عليها هذا المكتب خلال العامين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧.

سيدي الرئيس، نظراً لأنني لست خبيراً أو فقيهاً في القانون الدولي أو قانون الفضاء، سأكتفي بالإلقاء ببعض الملاحظات العامة ذات العلاقة ببعض بنود جدول الأعمال وأعتقد نيابة عن وفدي بلادي أن هذه الدولات الهامة وتبادل الآراء من شأنه أن يسري عمل اللجنة ويحقق أفضل النتائج.

سيدي الرئيس، يدرك وفدي تماماً أن سيادة وإشاعة روح التعاون ما بين الحكومات والمنظمات الدولية المعنية ومكتب شؤون الفضاء الخارجي عن طريق انتهاز الشفافية وتوفّر الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء، من شأنه أن يساهم في تعزيز دور هذا المكتب وتمكينه من القيام بالمهام الملاقة على عانته على أكمل وجه. ويأتي على رأس هذا التعاون المرجو تقديم الحكومات والمنظمات المعنية للمعلومات الكاملة حول أنشطتها وتشريعاتها وسياساتها الوطنية المتعلقة الفضاء الخارجي إلى الأمانة العامة، وذلك بشكل دوري ومنظم طبقاً للاتفاقيات الدولية المعنية، وكذلك زيادة استجابة هذه الحكومات والمنظمات لمعاهدات الأمم المتحدة ومبادئها المتعلقة بالفضاء الخارجي والتزامها بما يتحقق زيادة الاتساق بين التشريعات الوطنية الفضائية مع قانون الفضاء الدولي.

سيدي الرئيس، إن وفدي يعلق أهمية على زيادة مشاركة جميع الدول وعلى رأسها البلدان النامية والأفريقية بصفة خاصة في التطبيقات والبرامج والأنشطة الفضائية للأغراض السلمية، التي تلبي احتياجاتها وأولوياتها التنموية والإنسانية، من خلال الإسهام والاستفادة من برامج وأنشطة الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية. وينبغي التأكيد في هذا الصدد على أهميةأخذ اهتمامات ومشاكل جميع الدول وخاصة البلدان النامية في الاعتبار بمواجهة التحديات التي تتناول جميع جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي مقدمتها القضاء على الفقر والجوع وإدارة الكوارث بما يضمن تحقيق العالمية لمعاهدات الأمم المتحدة المتعلقة بالفضاء الخارجي.

من المسائل المسجلة في جدول أعمال هذه الدورة، هناك ما لفت انتباها بشكل خاص إن تعريف وتحديد نطاق الفضاء الخارجي مسألة تستحق كل اهتمامنا بالنظر إلى الآثار التي قد تؤدي إلى نزاعات بين الدول، وسيكون من المستصوب بالنسبة إلى لجنتنا أن تبحث وبالشكل المناسب هذه المسائل التي تهمنا بشكل خاص.

بوركينا فاسو تساند ضرورة ضمان تطوير تدريجي لوضع قانون فضائي وبشكل سريع.

بوركينا فاسو تود التشديد على التدريب في مجال القانون الفضائي والعلوم والتكنولوجيات الفضائية، إلا أن هذا الطموح لا يمكن أن يتحقق دون دعم من الشركاء الثنائيين ومتعدي الأطراف.

ال التربية في مجال قانون الفضاء في البلدان النامية مازالت تمثل شرطاً أساسياً لتعليمه وإشراك الشباب، لهذا فإن وفد بلدي يحث المكتب على التشديد على السعي لتحديد فرص بالنسبة إلى الطلاب من البلدان النامية. إن كافة الفعاليات الحكومية والخاصة والمنظمات الدولية ومؤسسات البحث يتبعن عليها أن تشتهر في هذه العملية.

السيد الرئيس إن الورشة الدولية عن القانون الفضائي الذي نظمه مكتب الشؤون الفضائية وحكومة نيجيريا لفائدة البلدان الأفريقية في أبوجا من ٢١ إلى ٢٤ من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، قد أبرزت الحاجة بالنسبة إلى البلدان النامية خاصة البلدان الأفريقية لتطوير المؤهلات في مجال التعليم لتعزيز قدراتها في مجال القانون الفضائي. إن بوركينا فاسو تحبي هذه المبادرة وتشكر المنظمين على هذه الورشة الهامة.

فيما يتعلق بالبندين الخاص باستقبال مصادر الطاقة النووية في الفضاء، علينا أن نحيي عقد الورشة المشتركة التي انعقدت بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على هامش الدورة الثالثة والأربعين للجنة الفرعية العلمية والفنية حول أهمية والسمات العامة لمعايير الأمان المنطبقة على مصادر الطاقة النووية في الفضاء إن هذا المبدأ سيسمح دون شك بإقامة الإطار القانوني والمعايير العالمية التي تحكم استخدام مصادر الطاقة النووية.

ختاماً سيدى الرئيس، أود أن أؤكد لكم أن بوركينا فاسو ستواصل نضالها من أجل وضع نظاماً قانونياً دولياً يحكم الأنشطة الفضائية، وعن طريق إطار من هذا النوع ستتمكن

ونحن نتطلع إلى عالم تسوده الإلفة والتعاون والتفهم لثل هذه المخاطر التي تشكل أخطار حقيقةً محدقة بالعالم وبحياة البشرية وشكراً سيدى الرئيس.

الرئيس: أشكر مثل ليبيا على هذا البيان. وأعطي الكلمة للسيدة ممثلة بوركينا فاسو.

السيدة ب. دامببيا (بوركينا فاسو) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): يشرف وفد بوركينا فاسو أن يتناول الكلمة خلال هذه الدورة الخامسة والأربعين للجنة الفرعية القانونية للجنة كوبوس.

اسمحوا لي في البداية أن أضم صوتي إلى الوفود التي سبقتنى، كي أعبر لكم عن تهانئنا الحارة بمناسبة انتخابكم رئيساً لهذه اللجنة. أتوجه بالتهاني إلى أعضاء المكتب كذلك وأؤكد لكم بأننا لم [يتغدر سمعها] جهداً لدعمكم في مهمتكم كي تتكلل بالنجاح.

إن لجنة كوبوس لجنة هامة فهي تعنى بمهمة عسيرة تتمثل في تنسيق أنشطة الدول والفعاليات الأخرى في مجال استكشاف أو استغلال الفضاء لأغراض سلمية وتنمية. وبالنظر إلى تعاقد هذه الأنشطة فإنه لا يمكن أن تتم دون إطار معياري ملائم. لهذا فإن عمل اللجنة الفرعية القانونية عمل هام جداً إذ أصبحت هذه اللجنة بمثابة الهيئة التقنية لنشاط استكشاف واستغلال الفضاء، ولكن مازالت هناك بعض التحديات.

بالفعل لو أن الفضاء الخارجي قد صنف تراثاً للبشرية فإن استغلاله والترويج له مازال يمثل مشاكل كبيرة بالنسبة إلى المجتمع الدولي، لهذا فإنه من الضروري متابعة تعزيق تقيين الفضاء الخارجي واستكشاف مجالات أخرى لوضع القوانين وهذه الأمور مازالت في جدول أعمال هذه اللجنة وتتمثل تحديات علينا أن نواجهها.

إن بوركينا فاسو قد التزمت وبصورة مبكرة في هذه اللجنة، ذلك لأن سلطات بلدي قد وعىت الأهمية الكبيرة للتكنولوجية الفضائية في التنبيمات الفضائية.

وتود حكومة بلدي أن تعرب عن ارتياحها إزاء الآثار الإيجابية التي ما فتئت بوركينا فاسو تستفيد منها ويود وفد بلدي أن يعبر عن تقديره للجنة الفرعية وللجنة وملكتب الشؤون الفضائية وإلى كافة الشركاء.

ونحن نلمس الزيادة المضطربة في الأنشطة الفضائية، وهناك حاجة ملحة لإقامة نظام قانوني عالي من شأنه التشجيع على الانضمام إلى هذه المعاهدات والامتثال لها على النحو المذكور في ميثاق التعاون الدولي.

وبالنسبة لبنود جدول الأعمال، فإن وفد تشيلي سوف يتدخل بشأنها عندما يصل دورها في النقاش.

الرئيس: أشكر السيد ممثل تشيلي الموقر على بيانه. لدى صلة ودية بتلك الدولة بالطبع.

المتحدث التالي على قائمتي وهو سلفي الموقر في هذا المنصب، وأقصد مندوب إيطاليا الموقر.

السيد س. ماركيزيو (إيطاليا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): أشكرك سيد الرئيس. السيد الرئيس، بالنيابة عن وفد إيطاليا أود أن أهنئك تهنئة حارة على انتخابك رئيساً لهذه اللجنة الفرعية لفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧. لقد أتيحت لنا فرصة أن نقدر رئاستك للجنة الأم لجنة الكوبوس، وإنني أثق تماماً أننا تحت قيادتك سوف نستمر في تنفيذ دورنا كمحور أساسي لتطبيق قانون الفضاء وتقديم هذا التطبيق وتبادل الآراء والخبرات بين دول الأعضاء. أود إذاً أن أهنئك تهنئة خالصة.

كذلك نطري على مدير مكتب شؤون الفضاء الخارجي الدكتور س. كاماشيو لارا للدعم العظيم الذي يقدمه مكتبه لهذه اللجنة الفرعية.

سيدي الرئيس، أود باختصار أن أتكلم بشأن التطورات الأخيرة التي جاءت في إيطاليا في ميدان قانون الفضاء.

أولاً، في مستهل هذا العام هناك البرنامج الجديد للفضاء لفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٦ قد صدر هذه الوثيقة تشدد على أولويات سياسة الفضاء الإيطالية مع مراعاة الالتزامات القائمة بحیال التعاون الدولي على مستوى متعدد الأطراف، وبالذات في إطار وكالة الفضاء الأوروبية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وكذلك على المستوى الثنائي.

ثانياً، لقد أصبحت إيطاليا طرفاً متعاقداً في اتفاقية ١٩٧٥ بخصوص تسجيل الأجرام التي تطلق إلى الفضاء الخارجي وذلك عندما أودعنا صك التصديق لدى أمين عام الأمم

البشرية من وضع أساس تعاون دولي حقيقي يفيد كافة الدول. لهذا فإنه على كافة الدول التي لم تفعل ذلك بعد أن توقع وتصدق على المعاهدات الخمس المتصلة بالفضاء. إن انضمام الجميع إلى هذه الصكوك القانونية سوف يعزز عمل اللجنة الأم في السعي إلى زيادة الفعالية في العمل. شكرًا جزيلاً.

الرئيس: شكرًا لبوركينا فاسو على هذا البيان. والمتحدث التالي مندوب تشيلي.

السيد ر. نونو-لوشو (تشيلي) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): شكرًا. السيد الرئيس، باسم تشيلي أود أن أعبر عن ارتياحي إذ أراك تترأس مداولات الدورة الخامسة والأربعين للجنة الفرعية القانونية التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. وأثق أن خبرتك الوفيرة سوف تساعدننا على التوصل إلى نتيجة ناجحة.

لو سمحت، لي كلمة شخصية، بالنسبة لوفد تشيلي فإنني أثق تماماً في قيادتك الحكيمية.

وأنتهي الفرصة لأشكر أعضاء مكتب شؤون الفضاء الخارجي في فيينا وأهنتهم على التحضيرات الممتازة لهذا الاجتماع وفي إعداد كل الوثائق، وبالنسبة للدورة السابقة أود أن أهنئ الأستاذ س. ماركيزيو لرئاسته الممتازة للدورة السابقة.

في الأسبوع الماضي عقدنا الاجتماع التحضيري في تشيلي المفدي إلى مؤتمر الفضاء الخامس للأمريكيتين في آذار/مارس. وفي سياق الاحتفال بمعرض الفضاء والطيران وقد دارت مناسبات كثيرة ومحادثات كثيرة بالنسبة للتكنولوجيا الفضائية، وأهميتها من أجل تحقيق التنمية المستدامة لكل الشعوب ولتحفيض الفقر عن طريق اشاعة التعليم والمعارف.

هناك حوار إقليمي في الأمريكتين بالذات بالنسبة لاستخدام علوم وتكنولوجيات الفضاء من أجل التنمية، وعقدنا ندوة بشأن السواتل والتعليم عن بعد، وقد قمت أنت شخصياً سيدي الرئيس ببذل المزيد من الجهد في هذا المجال في هذا المسعى. دول كثيرة من أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة اشتركوا في كل هذه الأنشطة. كذلك فإن فريق الخبراء من المكتب حضروا، بالذات الدكتور كاماشيو، وممثلين من اليونيسكو.

تكرر تشيلي التزامها القوي بالتدابير الخاصة لتوسيع الانضمام إلى المعاهدات الخمس للأمم المتحدة في مجال الفضاء

السيد الرئيس، ينتهز وفدي الفرصة ليكرر حرصه على الاحتفاظ بالبند العاشر بحث واستعراض التطورات بشأن مشروع البروتوكول بشأن الأمور الخاصة بالأمور الفضائية ضمن جدول أعمال هذه اللجنة الفرعية في الدورة القادمة. ونثق أن الدورة الثالثة للجنة الحكومية الدولية التي تتفاوض بشأن هذا البروتوكول سوف تتعقد في روما في هذه السنة.

أخيراً، إن وفدي مقتنع بأن هذه اللجنة الفرعية ينبغي أن تبذل جهد للتعرف على بنود جديدة يمكن أن تكون محل اتفاق لكي تدرج في جدولنا في السنوات القادمة. ونحن بالطبع على استعداد للإسهام في هذه المناقشة ونثق أننا تحت قيادتك سوف نحقق النتائج المنشودة. وشكراً للرئيس.

الرئيس: شاكراً لندوب إيطاليا على بيانه. المتحدث التالي على قائمه هو سعادة سفير كولومبيا وأعطيه الكلمة.

السيد س. أ. ايبيسيس (كولومبيا) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): السيد الرئيس، بالنيابة عن كولومبيا أود أن أعبر عن ارتياحي إذ أراك ترأس مداولات هذه اللجنة الفرعية وأنتم تمثل أمريكا اللاتينية كإقليم وأنتم تشرف هذا الإقليم، فأنت تقوم بواجباتك على أفضل وجه.

أود أن أشكر سيد ماركيزيو من إيطاليا لرئاسته لهذه اللجنة الفرعية وإسهاماته القيمة في أعمالها.

أود أيضاً أن أهنئ وأشكر الأمانة ومدير المكتب الدكتور كماشيو لجهوده المتواصلة لتشجيع قانون الفضاء ولاستجابته المستمرة لمتطلبات البلدان النامية. إن اللجنة الفرعية القانونية قامت بدور ملحوظ في تدوين قانون الفضاء. وفي سنوات كثيرة هناك عملاً مستمراً بالنسبة للمجتمع الدولي، وارتکز ذلك على المبادئ الأساسية التي يسترشد بها قانون الفضاء. قاعدة التوافق العام في آراء قاعدة باللغة الأهمية فهي تقرب الموقف التي كانت صعبة في الماضي. وفي كل الأوقات تحلينا بتوجهات بناءة وهي السمة الرئيسية في هذه الجنة وهذا بالطبع يستوجب مراعاة الظروف الحالية والجهود المستمرة للتكييف والتشابك بين علاقات مختلفة معقدة، كذلك القطاع الخاص والاعتبارات التجارية تتزايد أهمية، وهناك فوائد ونتائج عرضية علمية لها صلة وأثر على العلاقات بين المؤسسات والدول. هناك تنوع من العلاقات التقنية ضمن مسائل أخرى.

المتحدة. عليه فقد بدأ نفاذ تلك الاتفاقية بالنسبة لإيطاليا في الثامن من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

ثالثاً، تعرف إيطاليا أن هذه الخطوة تعني ضمناً التزاماً بأن تنفذ بحسن نية تلك الاتفاقية وأن نضع أنفسنا في وضع يسمح لنا بالوفاء بالتزاماتنا الدولية. من هذا المنطلق، وبالنظر إلى أن اتفاقية التسجيل عام ١٩٧٥ لا تنفذ نفسها بنفسها تماماً بل تحتاج إلى إصدار تشريعات وطنية، فقد اعتمد البرلمان الإيطالي في تموز/يوليو ٢٠٠٥ قانوناً جديداً بشأن تسجيل الأجراس التي تطلق إلى الفضاء. لقد بدأ نفاذ هذا القانون في نفس يوم بدء نفاذ الاتفاقية بالنسبة لإيطاليا، وبالتالي فقد نسخ ذلك القانون الممارسات الإدارية بشأن التسجيل الوطني والدولي للأجراس الفضائية.

وبالنسبة للتسجيل الوطني فإن المادة الثالثة من الاتفاقية تترك محتوى كل سجل والشروط التي يحتفظ به بهذا السجل للدولة، دولة التسجيل المعنية. وبالتالي فإن وكالة الفضاء الإيطالية أوكلت ذلك المهمة إلى السجل الوطني المعنى بالأجراس المطلقة إلى الفضاء الخارجي بما في ذلك المعلومات، والمعلومات الإضافية الخاصة بكل جسم من الأجراس التي تطلق في الفضاء. إن القانون يحدد الأشخاص المطلوب منهم إبلاغ وكالة الفضاء الإيطالية بأي إطلاق وتقديم المعلومات اللازمة. إن كل رعية إيطالية يطلق أو يقتني إطلاقاً لجسم فضائي بما في ذلك من الإقليم أو من مرفق يخص دولة أجنبية.

ثانياً، ينص القانون على تسجيل كل الأجراس التي تطلق إلى الفضاء الخارجي على أيدي أشخاص ذوي جنسيات أجنبية من الأراضي الإيطالية أو من مرفأ تسيطر عليه إيطاليا. إن تسجيل الجسم الفضائي في السجل الإيطالي سوف يعتبر أن وكالة الفضاء الإيطالية تطلب إبلاغ كل هذه التسجيلات في السجل الوطني إلى وزارة الخارجية والتي تحول المعلومات إلى أمين عام الأمم المتحدة.

كنتيجة للتطورات القانونية الداخلية، آنفة الذكر، فإن وفدي مهتم بالذات بعمل الفريق العامل المعنى بمارسات الدول والمنظمات الدولية في ميدان تسجيل الأجراس الفضائية والذي انعقد من جديد بمقتضى البند الحادي عشر. ونثق أن اللجنة الفرعية سوف تتوصل إلى نتائج إيجابية، منها التعرف على ممارسات ووصيات مشتركة، تفيد ليس فقط الدول الأطراف في الاتفاقية بل أيضاً الدول التي لم تصدق بعد على تلك الاتفاقية.

أود أن أطرق إلى مسألة هامة في جهودنا وهو العمل الذي يتم بشكل متزامن في مؤسسات متخصصة بتطوير القانون الدولي في الفضاء. أقول ذلك لأنني حضرت بعض هذه المناسبات، وقد شعرت بإعجاب كبير في حالة معينة، إن معهد قانون الفضاء يتضمن بالنشاط الدائم خصوصاً فيما يخص ندوة فوكووكا في اليابان. كان اجتماع الملاحة الجوية استعداداً لمؤتمر فالنسيا المرتقب.

إن هذه الجهود ليس فقط من جانب معهد قانون الفضاء، هذه الجهود تكمل العمل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي في جميع بقاع العالم. في أمريكا اللاتينية كانت هناك [يعذر سماحها] هامة في البرازيل تحت إشراف المعهد البرازيلي لقانون الفضاء. إذا من المفيد أن يتم التفاعل بين الدول التي حققت قسطاً من التقدم وتلك التي تبذل الجهود لوضع إطار قانوني بالنسبة لتحديد المعايير الوطنية. هذا أمر هام لأن الأطر الوطنية تكيف أيضاً الخيارات التي توجد أمام الدول من أجل الوصول إلى الفضاء وليس فقط المعاهدات الخمس التي تشكل أساس تحديد المعايير الدولية. إذا هناك جهود كبيرة تبذل، علينا أن نسعى لزيادة الابتكار في هذا المجال هناك تطور هام لمسته في اجتماع اليابان، مسألة المسابقة [عبارة باللغة الإنجليزية] وكانت تجربة مفيدة تلك المسابقة يمكن أن تطبقها في أمريكا اللاتينية ونشجع وبالتالي الجامعات أن تنظر إلى الفضاء كتخصص أكاديمي.

جدول أعمالنا سيدي الرئيس، ينبغي أن يعطينا أفاقاً جديدة. أتفق مع الدكتور ماركيزيو أن علينا بذلك المزيد من الجهود لتطوير بعض المواضيع، مثلاً، البند السادس والأستاذ كاسابوغلو من اليونان يقود فريقاً عملاً في هذا الشأن، هذا البند هو المكان المناسب للنظر في ذلك الموضوع فالأحكام القانونية الحالية ينبغي أن تقييم ولكن ينبغي أن نبتكر ونجدد. ينبغي أن ننظر نظرة مقضية إلى كل ذلك بطريقة بناءة خصوصاً العقبات والعرقل التي تقف أمام التنفيذ العالمي للمعاهدات.

وأخيراً، أود أن أشيد بإقليم أمريكا اللاتينية، وبالذات بتشيلي، فقد عقدتم بكل نجاح الاجتماع التحضيري المؤتمر الفضاء الخامس في كيوتو في هذه السنة. نحن نعرف أهمية شؤون الفضاء بالنسبة لجدول أعمال بلدان أمريكا اللاتينية. لقد حضرت كولومبيا هذا المؤتمر التحضيري، وقد أوفدنا وفداً كبيراً وقد كانت مناسبة لتقدير ما تم من إنجازات في الإقليم. ويسعدنا أن نلاحظ أننا قمنا فعلاً بأداء واجبنا. علينا الآن أن نؤيد أكوادور التي

كذلك فإن لجنة الكوبوس سوف تضطر أن تتصدى لكل هذه المسائل وللجنة الفرعية القانونية ينبغي دائماً أن ترتفع إلى مستوى المسؤولية. وقد حققنا ذلك حتى الآن، وأنت لشاهد على ذلك، فقد كنت رئيساً سابقاً للكوبوس.

بالنسبة للبلدان النامية فإن استخدام هذا المورد المحدود الذي يمكن أن يستنفذ بسرعة، وأقصد المدار الثابت بالنسبة للأرض، هذا هو موضوع من المواضيع الأساسية في هذه اللجنة. أنا أتكلم عن مبدأ أخلاقي يعليه المجتمع الدولي، الاستخدام الرشيد المتكافئ لهذا المدار أساساً وهذا يستوجب مراعاة مصالح البلدان النامية.

وبالتالي وبمناسبة الدورة التاسعة والثلاثين، تم إرساء القواعد بالنسبة للطيف وذلك في الاتحاد الدولي للاتصالات وقد تحقق تقدم كبير في هذا المجال، وذلك اتصال بلجنة الكوبوس. إن هذا الاتفاق تكون أيضاً بالاحتفاظ بهذا البند ضمن جدول أعمال وأن يأتي في جملتين تعريف الفضاء الخارجي وتحديد حدوده، وكذلك باه طبيعة المدار الثابت بالنسبة للأرض واستخدامه بما في ذلك النظر في السبل والوسائل الكفيلة بالاستخدام الرشيد والعادل للمدار الثابت بالنسبة للأرض دون مساس بدور الاتحاد الدولي للاتصالات بالطبع، وقد حققنا التقدم في هذا الاتجاه، أي أن المدار الثابت بالنسبة للأرض يحتاج إلى حل أو تسوية من نوع خاص، يعترف بالطبيعة الخاصة بهذا المورد. وبالتالي، ينبغي دائماً الاحتفاظ بهذا البند مدرجًا في جدول أعمالنا.

ونحن نؤيد البيانات التي قدمتها أكوادور وإندونيسيا هذا الصباح على هذا المنوال، ولكن هناك مواضيع أخرى حققنا بشأنها نتائج تدريجية مثل تسجيل الأجسام الوطنية ومسألة المسؤولية ومبادئ استخدامه مصادر القدرة النووية في الفضاء الخارجي وفي البروتوكول الأولي بشأن موجودات معينة ويبونيدروا، وبالطبع قد استخلصنا دروساً مهمة من كل هذه المساعي.

في كولومبيا ننشر التفاعل المتزايد بين كل ذلك وبين اللجنة الفرعية القانونية. هناك حجة تقول، القانون العام والقانون الخاص يؤدي إلى تمييز معين ولكن في نفس الوقت هناك أرضية مشتركة على أساس الموضوع الأساسي، أي السلطة القائمة بالإشراف.

أنشطة الفضاء بما في ذلك دور قانون الفضاء. هذا الإسهام يتم عن طريق صيانة الجانب السلمي لتطورات التكنولوجية الفضائية وتشجيع الاحتفاظ بالفضاء الخارجي للأغراض السلمية.

أستطيع أن أعلن أن دور الفضاء في إضافة قيمة إلى مفهوم الأمن أ Mara تم الاعتراف به فعلاً في بلادي، إن وكالة الفضاء الرومانية تعمل منذ أكثر من سنة بقيادة لجنة وزارية معنية ببحوث أمنية. إن برامج التطوير الإنمائي بدأت فعلاً في مجال الأمن وهناك أكثر من اثنين عشر مشروعًا بما في ذلك تكنولوجيا ورصد الأرض والملاحة الساتلية والاتصالات الساتلية لتحسين آليات الحفاظ على الأمان وتدمير الكوارث ورصدتها.

بالنسبة لأهمية تدبر الكوارث والجوانب الأمنية في الفضاء، أسترجي الانبه إلى الدور هام للجنة الأم ولجنتها الفرعتين وكذلك التعريف الواضح للآليات للاحتفاظ بقدرة التصدي لهذه التحديات الجديدة.

تواصل رومانيا تطوير عملها الفضائي على الصعيد الوطني وبالتعاون مع الدوائر الفضائية الدولية. برنامجنا الفضائي يتطور تحت إشراف وكالة الفضاء الرومانية ويتم على أيدي أكثر من ١٠٤ منظمة لها تخصصات بحثية وأكاديمية وصناعية. إن البرامج الفرعية الخمس سياسة الفضاء والبنية التحتية واستكشاف الفضاء وتطبيقات الفضاء وتكنولوجيا الفضاء الجوي والتنمية الصناعية والفوائد العرضية، كل ذلك استكملاً في هذا الربع وذلك بالتقنيات الفضائية لعمل أمني.

في الوقت الحالي هناك ٨٨ مشروعًا يشمل مئات من المختصين والبرنامج ليس تقدماً كبيراً في السنة الماضية، ويتم استكمال الكثير من المشاريع تحت تعاوناً دولياً. وأذكر الإسهام في مشاريع استكشاف الفضاء مثل بلانك وكلاستر لوكالة الفضاء الأوروبية الفاماگناتيك وستروكتومتر لفاست من ناسا وكوروس للكنيس.

تطوير التطبيقات الفضائية مثل نظام معلومات الأرضي بالتعاون مع جي آر بي من المفوضية الأوروبية، والتطبيق عن بعد عن طريق الفضاء مع شركاء أوروبيين وأمريكيين وإنشاء مركز جي ان اس غاليليو ابليكشن والرصد البيئي لمنع تردي التربة وتدمير الفيوضات والموارد المائية، وتنمية البعثات على متن السواتل مع الشركاء الصناعيين في أوروبا والولايات المتحدة.

تولت القيادة في هذا الموضوع. كما تعرفون، فإن أكوادور عقدت العزم على إنجاح هذا المؤتمر. مثل هذه المؤتمرات تُعد طريقة من الطرق المختلفة لضمان استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. شكرًا.

الرئيس: هناك نقطة واحدة، في سنتياغو شعرت بإعجاب كبير للإنجازات الكثيرة كما أن كولومبيا قد حضرت هذه المناسبة و تستفيد من هذه الإنجازات كما تستفيد باقي بلدان أمريكا اللاتينية.

المتحدث التالي على قائمةي مندوب رومانيا الموقر.

السيد د. د. بروناريو (رومانيا) (ترجمة فورية من اللغة الإنجليزية): أود أن أعبر نيابة عن وفد رومانيا التهاني الحارة لانتخابك رئيساً لهذه اللجنة الفرعية. وأعبر عن إيماني بأن هذا الجدول سوف يتحقق بنجاح تحت قيادتك الحكيمية.

وأهنئ أيضاً الأستاذ س. ماركيزيو لقيادته الناجحة للجنة الفرعية، وأثق أن الأعمال التي بدأت أثناء ولايته سوف تتبع بكل نجاح.

وأود أيضاً أن أعبر عن تقديرني للعمل الدقيق الذي قامت به الأمانة وموظفي مكتب شؤون الفضاء الخارجي تحت قيادتي السيد كمامشيو لارا.

في عالم اليوم، يزداد اقتناعنا أن قانون الفضاء ينبغي أن يستعمل لتعزيز الإطار القانوني لمشاركة مكثفة متنوعة من كل الدول في أنشطة الفضاء لخدمة البشرية جموعاً. إن البشرية تواجه المزيد من التهديدات أمام البيئة الأرضية والفضاء من الإرهاب والأمراض الفتاكـة والفقـر المتـقعـ والمـجـاعـةـ. تـكـنـوـلـوـجـيـاـ الفـضـاءـ أثبتـتـ إـسـهـامـهاـ فيـ التـخـفـيفـ منـ وـطـأـ الكـوـاـرـاثـ الطـبـيـعـيـةـ،ـ كـمـاـ أنـ قـانـونـ الفـضـاءـ أـدـىـ دـوـرـاـ هـامـاـ فيـ إـرـسـاءـ الإـطـارـ القـانـونـ يـلـكـلـ هـذـهـ أـنـشـطـةـ.ـ معـ ذـلـكـ،ـ يـنـبـغـيـ أـنـ نـحـسـنـ الـآـلـيـاتـ وـنـزـيدـ مـنـ كـفـاءـةـ أدـوـاتـ الـفـضـاءـ لـتـحـسـنـ الـإـنـذـارـ وـرـصـدـ وـتـوـقـعـ وـزـيـادـةـ التـأـهـبـ لـمـواـجـهـةـ الـأـحـدـاثـ الطـبـيـعـيـةـ الـخـطـيرـةـ.

ومن المشاكل الملحة التي تصادفنا اليوم هي تحقيق الانسجام بين التنمية الاقتصادي مع الاحتياط العالمي ومنع استخدام الإرهابيين للتكنولوجيا المتقدمة وكبح الأمراض المعدية. أن هذا المفهوم الأمني العريض الذي يتطلب التواهي العسكرية وأمن الدول يحتاج لكي يتتطور إلى دعامة أساسية أي إسهام

بالنسبة للبند السادس من جدول الأعمال، أود أن أبلغكم أن رومانيا صدقت على معايدة ١٩٦٧ اتفاقية الإنقاذ عام ١٩٦٨ اتفاقية المسؤولية عام ١٩٧٢ ووقعنا على اتفاق القمر عام ١٩٧٩، ونحن نتخد حاليا التدابير الازمة لانضمام على اتفاقية التسجيل عام ١٩٧٥.

في آذار/مارس احتفلت رومانيا بالذكرى المئوية لأول إقلاع لطائرة مستعملة الأدوات الموجودة على متنها، والذي قادها الرائد الروماني غويا ايالبرى. وفي أيار/مايو سوف نحتفل بالذكرى الخامسة والعشرين لأول رحلة فضائية لمواطن روماني، والذكرى العاشرة لإعادة تنظيم وكالة الفضاء الرومانية.

السيد الرئيس، أكرر أن رومانيا بلد لها تقاليد عريقة في مجال علوم الفضاء وتطبيقاته، سوف تستمر في إلقاء أنشطة الفضاء دورا أساسيا في ميادين التنمية العلمية والتكنولوجية والأمنية مع مراعاة الدور الكبير الذي يؤديه قانون الفضاء. شكرأ لحسن إصغائكم.

الرئيس: شكرأ جزيلاً لمندوب رومانيا على هذا الإعلان الشامل. والتحدث التالي هو مندوب الاتحاد الروسي الموقر. لك الكلمة سيدى.

السيد ب. دزوبينكو (الاتحاد الروسي) (ترجمة فورية من اللغة الروسية): شكرأ حضرة الرئيس. اسمح لي حضرة الرئيس أن أشير إلى أن الاتحاد الروسي ...، اسمح لي حضرة الرئيس أن أشير إلى أننا على ثقة أنه بفضل قيادتك الحكيمية عملنا سيكلل بالنجاح خاصة وأننا سمعطى دفعا أساسيا لأننا بالطبع نعمل على تقدم مهم في مجال تطبيقات الفضاء.

نود أيضاً أن نعلمكم بأننا نعرب عن تهانينا لكم على ترأسمكم، وكذلك نشكر السيد ماركوزيو على العمل الذي قام به في السنتين الماضيتين. نود أيضاً أن ننتهز هذه الفرصة لكي نعرب عن سرورنا لرؤيتكما، وأن نرى على المنصة أيضاً السيد س. كاشيو مدير مكتب شؤون الفضاء الخارجي وكافة المساعدين معه، وكافة الخبراء من المكتب القانوني في نيويورك الذين بفضل حسهم المهني قد قدموا لنا مساعدة ممتازة وقيمة في هذا المجال.

نود أيضاً أن نعرب عن تهانينا لوفد البرازيل على إطلاق، في الثلاثين من آذار/مارس من هذا العام، أول رائد فضاء برازيلي يشارك في برنامج وفي محطة الفضاء الدولية. هذا مثال

تواصل رومانيا تعزيز التعاون في إطار وكالة الفضاء الأوروبية صوب تكامل أفضل بين بحوث الفضاء والقدرات الصناعية في البرامج الأوروبية، كذلك علوم الفضاء والجاذبية الصغرية ورصد الأرض والاتصالات والملاحة وتحديد الموقع والهندسة الفضائية.

انضممنا إلى وكالة الفضاء الأوروبية وتم التوقيع على اتفاق محدد منذ أسابيع في بوخارست من جانب وكالة الفضاء الرومانية ووكالة الأوروبية الفضاء تحت إشراف رئيس وزراء رومانيا. بفضل هذا الاتفاق الجديد فإن المختبرات والشركات والجامعات في رومانيا سوف تسهم في بعثات الفضاء التابعة لوكالة الفضاء الأوروبية والتطبيقات التكنولوجية، كذلك الاتفاق يشمل إنشاء اللجنة التعاونية بين الدول الأوروبية وبها الجمهورية التشيكية والمجر ورومانيا.

اتفاقيات ومشاريع تقنية متواصلة، أو قيد الإعداد، بين وكالتنا الفضائية ومنظمات أخرى مثل الناسا والكتنيس، وكالة الفضاء الروسية ووكالة الفضاء الجوي الألماني لمشاريع تتناول التطبيقات العلمية لтехнологيا الفضاء مثل الزراعة الدقيقة ورصد البيئة والتطبيب عن بعد.

هناك تعاون دولي جديد في الفضاء تسهم رومانيا بمقتضاه مباشرة في البرنامج السادس الإطاري للاتحاد الأوروبي ويشمل تطوير الفضاء كأولوية من الأولويات الرئيسية.

اتفاق حكومي بشأن التعاون في استكشاف الفضاء سلميا قيد التفاوض مع الاتحاد الروسي.

تواصل رومانيا خلال ٢٠٠٥ المساعدة التقنية للبلدان النامية، ومنذ هذه السنة نقدم مساعدات تقنية إلى جمهورية مالدووا لتطبيقات الاستشعار عن بعد في مجال الزراعة.

أود أن أذكر سيدى الرئيس، أن تكنولوجيات الفضاء تستعمل في رومانيا لرصد الفيضانات الكارثية التي تمت في تموز/يوليو ٢٠٠٥. إن الميثاق الدولي المعروف "الفضاء والکوارث الكبيرى"، قد بدأ عمله، كذلك تم الحصول على معلومات ساتلية عن طريق الكتنيس [ويتعذر سماعها]. إن السلطات الرومانية حصلت على معلومات يومية بشأن تطور الفيضانات وخرائط الكوارث في المناطق المنكوبة وذلك صور لها ثلاثة أبعاد.

الدولي في الفضاء الخارجي لمصلحة كافة الأشخاص، والأساس هو القانون الدولي وبالتالي يجب أن نحدد معايير دولية من شأنها أن تستجيب إلى طلباتنا الآن. وهكذا يمكن للجنة كوبوس مع اللجنتين الفرعيتين أن تكون هي في وضع يسمح لها بأن تشكل محفلًا مناسباً ومرموقاً لمناقشة حول هذا الموضوع، خاصة بالنسبة إلى مختلف الأنشطة في الفضاء الخارجي. وعمل لجنتنا الفرعية هنا يسمح لنا بالتوصل إلى توافق في الآراء في كافة القرارات التي نتخذها في هذا المجال، وهو توافق مهم جداً لكافحة الأنشطة التي سنضطلع بها في المستقبل ومن أجل تنظيم وثائقنا التي سنعتمدها. وهكذا برعاية الأمم المتحدة ولجنتنا بشكل خاص واللجنة الفرعية هنا، هكذا وضعت المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي هي الآن قيد التنفيذ والتي من شأنها أن تنظم الأنشطة الفضائية.

ولكن حضرات الزملاء الأعزاء، تستمر الحياة والتنمية والتتطور السريع لـ تكنولوجيا الفضاء كما شهدنا في السنوات العشر الماضية مستمرة، وتسويق الأنشطة الفضائية وإعطائهما هذا الطابع التجاري مستمرة أيضاً. وبرزت على الساحة الدولية في الفضاء جهات فاعلة جديدة نسميهم اللاعبين، ومما يدفع بنا إذا لأن نفكر في كيفية تطوير قانون الفضاء، وليس من باب الصدفة أننا نتكلّم هنا، وأنا أتكلّم عن صك قانوني دولي شامل في هذا المجال. وخاصة عندما نتكلّم أيضاً عن اتفاقية التسجيل التي وضعت منذ ٣٠ عاماً. هنا لدينا بعض الزملاء في القاعة الذين هم من الخبراء المخضرمين، لديهم خبرة أكثر مني وساهموا في صياغة هذه الصكوك التي تطبق اليوم، والذين ساهموا في إنشاء هذه الظروف التي تحيط بالأنشطة الفضائية.

والإعلان حول الأنشطة التجارية في الفضاء والصكوك القانونية الأخرى تشير جميعاً إلى المسؤوليات التي على كافة الجهات الفاعلة أن تضطلع بها، ولكن، لم نطور بعد المعايير لأنه آنذاك لم نكن نحتاج إليها. ولكن الآن واليوم تغير العالم تغير العالم في هذه السنوات الخمس الماضية. وفي العام الماضي بشكل خاص شاهدنا تطوراً سريعاً جداً لاختلاف المصالح التجارية والأفراد في القطاع الخاص، خاصة بالنسبة إلى الأنشطة الفضائية. بالطبع هذا في غاية الأهمية ويمكن أن ننهي أنفسنا عليه، ولكنه في إطار التنظيمات الدولية التي وضعت في هذا المجال وهذا ما يمكن أن يطبق هنا. وبالتالي نحن في السنوات الماضية لسوء الحظ، باستثناء بعض المبادئ المحددة التي نسميها مبادئ القانون غير الآمرة وغير الملزمة لم توضع أي صكوك قانونية دولية أساسية هنا. ولذلك نعتقد أننا بدأنا الآن نعمل على هذه الموضع

على الأهمية التي يمكن للتعاون الدولي أن يرتديها في هذا المجال.

ننتهز الفرصة أيضاً لكي نذكركم بأننا في هذا العام، يصادف الذكرى الخامسة والثلاثين لوجود أول شخص في الفضاء، السيد بوري غاغارين، أول رائد فضاء، مما فتح لنا مرحلة جديدة في استكشاف الفضاء. وبالتالي، نود أن نشدد على هذه المسألة التي أعطت دفعاً مهماً في تطوير قانون الفضاء. نظراً لأنّه بعد عملية الإطلاق هذه وبعد العمل الفعال الذي قام به لجنة كوبوس، وبشكل خاص لجنتنا الفرعية القانونية، تمكنا وبالتالي من أن نعتمد خلال هذه السنوات الماضية كافة الأدوات الخاصة بقانون الفضاء، تطبق وتتنفيذ من أجل تنظيم الأنشطة الفضائية.

نود أيضاً أن نذكركم في هذه المرحلة، أننا في هذا العام أيضاً، نحتفل بحدث آخر. منذ ثلاثين عاماً ووضعنا الصك القانوني الدولي حول اتفاقية التسجيل وبدأ نفاده، ومنذ تلك الفترة لسوء الحظ في هذا المجال، لم يكن هناك من وثائق مهمة في مجال قانون الفضاء. بالطبع يعرف الجميع الإعلان الذي أصدره المؤتمر العام وهو وثيقة مهمة للغاية ولكن هي ليست بالوثائق القانونية الكاملة.

حضرة الرئيس، أود أن أشدد أننا في هذه الدورة، نحن في الاتحاد الروسي كالعادة، تمكنا من توفير الظروف المواتية لاستكشاف الفضاء بشكل سلمي، مما يفتح أمامنا إمكانيات ضخمة لاستخدام تكنولوجيا الفضاء وكذلك في التطور والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن أجل تسوية وحل المشاكل الكبيرة التي تواجهها البشرية. ونعرف جميعاً أن التسلح في الفضاء يمكن أن يترك أثاراً وخيمة على نظام الأمن الدولي، وبالتالي يمكن أن يؤثر أيضاً سلباً على تطوير وتقدير هذه الأنشطة التي تكون لأغراض سلمية. نحن نود أن نجعل الفضاء مجالاً للتعاون السلمي، وليس مجالاً للمواجهة العسكرية، ولذلك نحن نعتبر على عسكرة الفضاء الخارجي ونعتبر أننا لا يمكن أن نضع في الفضاء أي نوع من الأسلحة، وبالتالي إن لم نضع حاجزاً أمام هذه المسألة، نعتقد أنه في المستقبل لم نتمكن من استكشاف الفضاء الخارجي لأغراض سلمية، بل ستتحول إلى سباق على التسلح من جديد. ونرجو أن ننتبه إلى هذا الموضع لأن السباق إلى التسلح ليس في صلب مصالح الأسرة الدولية.

حضرة الرئيس، حضرات الزملاء الأعزاء، حضرات المندوبين الكرام، حسب رأينا يجب أن نحدد أوجه التعاون

أحياناً نخشى أن تكون نعمل بسرعة على بعض المواقيع خاصة لأننا لا نعرف ما هي تداعياتها على مواقيع أخرى، ونرى أنه من الأسهل أن نعالج هذه المسألة في ضوء مسائل أخرى.

وهنا أود أن ألفت انتباحكم إلى مواقيع أخرى نحن نعتقد أن صكاً قانونياً دولياً يمكن التعويل عليه من شأنه أن يضمن لنا استكشاف الفضاء لصالح كافة الجهات الناشطة في الفضاء. استمعنا إلى حجج مختلفة خاصةً في هذه الدورة الفرعية ونخشى أن يكون هذا العمل بالنسبة إلى وثائق مختلفة من شأنه أن يوقف ويؤخر بعض الشيء الأنشطة في لجنتنا الفرعية. ونرى ربما أن بعض الوثائق يمكن أن تعيق عملنا خاصة وأنه لا يزال لدينا بعض المسائل التي بقيت عالقة لسنوات طويلة. إضافة إلى أننا نحتاج إلى، كوننا من هذا النوع، سبق أن أشير إليها في الوثائق القانونية المختلفة في السنوات الأخيرة، ولكن وثيقة جديدة من شأنها أن تعطي دفعاً جديداً للتطورات في مجال قانون الفضاء كما شهدنا هذا في اتفاقية قانون البحار، ونخشى هنا أن المخاوف التي أعرب عنها والشواغل حيال إنشاء وضع وثيقة جديدة ربما هي لا أساس لها، ولذلك نحن نعتبر أن وضع صك قانوني جديد لن يوقف أعمالنا لأننا شهدنا هذا في قانون البحار مثلاً أو حتى في مجال المخدرات. هذا الصك الجديد يعطي زخماً قوياً قانونية جديدة للمعاهدات الخمس السابقة وللمبادئ التي اعتمدت في السابق.

بالطبع، لدينا إعلانات مختلفة ولدينا مبادئ مختلفة أيضاً قيد التنفيذ ويمكن لهذا الصك الجديد أن يعطيها قوةً جديدةً. وهنا أعتقد أن المكان المناسب لمناقشة هذه المسألة هو على أساس التوافق في الآراء، مع النظر في كافة المجالات والمواقيع المختلفة. وكذلك عبر مناقشة جانب الأدبيات والأخلاق في استكشاف الفضاء، هي جميعاً يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع وثيقة بهذه.

شكراً حضرة الرئيس، وأعتذر على إطالتي في الحديث، ولكنني أود أن نعود إلى دراسة متعمقة وبناءً لهذا الموضوع، وكذلك على أساس اقتراح سبق أن قدم في هذه اللجنة لأنني أود أن أعرف ما هو موقف الوفود الأخرى حيال إمكانية وضع اتفاقية دولية جديدة لكي تستكمم تطوير قانون الفضاء الدولي شكراً جزيلاً حضرة الرئيس.

وبالنسبة إلى البنود الأخرى من جدول أعمالنا سنطرق عليها في مرحلة لاحقة شكراً.

ولكننا نحتاج إلى مزيد من الفعاليات، ولكن تبين لنا أن منظمات وهيئات أخرى تعمل عليها. ونعرف جميعاً خلال هذه الدورة نظرنا في هذه المواقيع حصلنا على وثائق جديدة وسنتظر في هذه المسائل، خاصة بالنسبة إلى المعدات المنقولة ومشروع الاتفاقية الخاص بها وكذلك مشروع اتفاقية يونيدروا، المعهد الدولي لتوحيد القوانين. وهذا لا يشكل إلا جانباً واحداً من هذه الأنشطة.

كذلك نرى منظمات دولية أخرى تبدأ بالإطلاق بجوانب أخرى من الأنشطة الفضائية، ولا أعرف ما إن كانت تنجح فيها دائماً في كل مهمة.

لدينا محافل أخرى لا يمكن أن تنجح في عملها من دون عملنا نحن ومساهمتنا هنا في اللجنة الفرعية. مثلاً العمل على اتفاقية جنيف، هي تحتاج إلى أن نحرز نحن تقدماً في أعمالنا. وخلال المؤتمر حاولنا أن نعتمد نهجاً عملياً بالنسبة إلى أهمية هذه المسألة ولكننا لا نزال بانتظار التقدم.

كما أشرت تبقى قررتنا على تسوية هذه المسألة رهنًا بمنظمات أخرى في أسرة الأمم المتحدة. وفي السنوات الأخيرة لاحظنا شيئاً فشيئاً عدداً من الدول التي تتكلم عن أهمية اعتماد نظام دولي من أجل استكشاف الفضاء.

ونلاحظ الآن واستمعنا إلى رأي الوفود المختلفة ونحن ندعم أيضاً هذه الفكرة. نعتقد أنه يجب أن نقرن معايير قانون الفضاء وأنها مسألة أساسية صارت ملحة، وخاصة نظراً للتطورات الأخيرة في مجال استكشاف الفضاء. والجانب السياحي الذي بدأ استكشاف الفضاء يكتسبه، وخاصة استخدام الفضاء لأغراض سلبية. وبالتالي نحن هنا نود أن نشدد على أهمية اعتماد اتفاقية عالمية شاملة حول استكشاف الفضاء. ونعتقد أنه في إطار عملنا هنا في هذه اللجنة، يمكن أن نحل مسائل كثيرة تعالج هنا في لجنتنا الفرعية. مثلاً، تعريف الفضاء الخارجي بالنسبة للأرض وتعيين حدوده الذي هو إلى جانب هذه المسألة الذي يمكن أن يحدد كيفية التحكم بالاستغلال التجاري للفضاء الخارجي.

وكذلك لدينا مسائل مثل الحطام الفضائي فهي أيضاً مسألة في غاية الأهمية. وتبقى قيد النقاش في الوقت الراهن. لذلك يمكن أن أقول أنه في لجنتنا الفرعية هنا صرنا في وضع يسمح لنا بمناقشة هذه المسألة وبالوصول إلى نتائج مثمرة في هذا المجال. بالطبع سنعود في المستقبل إلى مواقيع أخرى أعتقد أنه من الأبسط أن نناقشها في ضوء مواقيع أخرى متصلة بها.

في آب/أغسطس ٢٠٠٢، يوميات اطلقت السائل الأول من الجيل الثاني والسائل شغل منذ بداية ٢٠٠٣ والسائل الثاني في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي.

يوميات أنشأت برنامج للسوائل المدارية، وهذا البرنامج يشمل مجموعة من السوائل قطبية ثلاثة اسمها [يتعذر سماعها] وإطلاق المجموعة الأولى سيكون في منتصف هذا العام. البرنامج هو مساهمة أوروبية لنظام مشترك مع الولايات المتحدة ويتمثل في مساهمة من يوميات والإدارة الأمريكية الوطنية حول المحيطات والغلاف الجوي "نوا" وهو يمر عبر منطقة في العالم مرة كل يوم. وهذا النظام يمثل نظاماً مشتركاً بين أدوات ثمانية من الولايات المتحدة وشركاء من بينها إيطاليا والوكالة الفرنسية. ويوميات ستوقع على مذكرة تفاهم فيما يتعلق ببرنامج قياس الارتفاع، جيسون٢، والشركاء في هذا البرنامج هم الوكالة الفرنسية وناسا ونوا، وإطلاق جيسن سيكون في نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

فيما يتعلق بتوزيع بيانات السوائل، يوميات بدأت في العام الماضيمبادرة لتوسيع البيانات على جنوب أفريقيا عن طريق نظام البث الساتلي اسمه يوميتکاس وغطي جزء في العالم لم يكن النظام يغطيه، ويوميات يغطي المنطقة الأوروبية وأفريقيا والمحيط الهندي دون جنوب أفريقيا. ونظام الخدمات بدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

بالنسبة إلى القانون، يوميات تقر بأهميتها وبمسؤوليتها في الأنشطة الفضائية وقد بذلت جهداً كبيراً في ٢٠٠٥ للإعلان عن قبول الحقوق والواجبات بموجب اتفاقية المسؤولية. وقد تم اعتماد قرار من قبل مجلس يوميات في حزيران/يونيو ٢٠٠٥، وبعد ذلك أرسلنا الوثيقة الرسمية للمذيعين لاتفاقية المسؤولية في لندن.

في ٢٠٠٥ مجلس يوميات اعتمد قراراً حول اتفاق الإنقاذ وقد أرسل الإعلان الرسمي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، بالإضافة إلى اتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي التي قبلتها يوميات في ١٩٦٦، هذه الصكوك القانونية من الصكوك الخمسة التي تعرف بها يوميات المنظمة الدولية.

وفي هذا السياق أود أن أشير إلى أن الاعتراف بالمسؤولية انطلقت من الجهد الذي بذلتها أمانة مكتب الأمم المتحدة في فيينا من قبل المدير العام الذي وجه رسالة إلى

الرئيس: شكرأً لنذهب الاتحاد الروسي الموقر على مداخلته. وأود أن أشير إلى أننا استمعنا إلى إعلانات مثيرة للاهتمام جداً اليوم بعد الظهر حول البند الخامس. مثلاً، بوركينا فاسو مثلاً تحدثت عن ضرورة إطار معياري للتنمية المستدامة، وهنا نجد مفهوماً فلسفياً علينا أن نفك فيه في المستقبل لنتمكن من الاقتباس من كافة ما قالته الوفود ولكن إيطاليا مثلاً تحدث عن بعض الإضافات في جدول أعمالنا نعم إننا نوفق على ضرورة مواصلة التقدم.

وفد كولومبيا اقترح علينا تقييماً وانتقاداً ذاتياً في إطار الفريق العامل المعنى بتطبيق المعاهدات. الفريق أيضاً الذي يترأسه ممثل اليونان.

ختاماً، الاتحاد الروسي، تحدث عن إمكانية منهج شمولي على أساس التوافق في الرأي وانطلاقاً من العناصر الأساسية وقال إن العلوم والتكنولوجيا تطور بسرعة كبيرة، وللأسف قانون القضاء لا يواكبها. وقد سبق وقلت إنه علينا أن نغير مناهج عملنا التي لا تسمح لنا باعتماد تشريعات بالإمكان أن تواكب هذه التطورات التي تتم بسرعة كبيرة. رفعت الجلسة لمدة دقيقة.

علقت الجلسة حوالي الساعة ١٦/٣٤

واستئنفت الجلسة في الساعة ١٦/٤٢

الرئيس: سيداتي سادتي، نستأنف العمل بروح من البهجة والاطمئنان وسنعود إلى المناقشة في إطار البند الخامس ويسريني أن أعطي الكلمة للسيدة ممثلة يوميات. تفضلي سيداتي.

السيدة ك. ارنست (يوميات) (ترجمة فورية من اللغة الإنجليزية): شكرأً سيد الرئيس. شكرأً على هذه الفرصة.

يوميات شاركت في دورة اللجنة القانونية منذ فترة، وبالتالي فإنني سأعرض بعض الأنشطة التي قامت بها يوميات خلال السنوات الأخيرة وسوف أعرض كذلك ما هو على جدول أعمال يوميات القانوني.

يوميات منظمة أوروبية لاستغلال سوائل الأرصاد، نحن منظمة دولية تشغّل الأرصاد، بها ١٩ من الدول الأعضاء. ونحن نعمل على أساس السوائل المتصلة بالمدار الثابت للأرض.

ممثل البرازيل الموقر. وأهنه فأمريكا اللاتينية تفتخر به وهذا دليل على التزام البرازيل بالتعاون الدولي.

السيد ك. غ. دا كونشا أوليفيرا (البرازيل) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكرًا سيدي الرئيس بود وفد بلدي أن يعرب عن سروره إذ أن برلن البرازيل قد صدق في شباط/فبراير اتفاقية الأمم المتحدة حول تسجيل الأجسام المطلقة. البرازيل أصبحت طرفاً في معايدة الفضاء الخارجي في عام ١٩٦٩ واتفاقية الإنقاذ واتفاقية المسؤولية في ١٩٧٣ وبالتالي على اتفاقية التسجيل أصبح الطرف السادس والأربعين وانتهى من خطوة إضافية لدعم إطار قانوني متين.

في ١٩٧٦ ولدى بدايتها اتفاقية التسجيل لقيت بعض الشكوك من العديد من البلدان النامية التي رأت أن البيانات المطلوبة من الدول المطلقة لتسجيل الأجسام لم تكن كافية لتخفيف المشاغل الخاصة بالأمن الوطني. وحينئذ كنا في الحرب الباردة ويمكن أن نقول أن اتفاقية التسجيل كانت من ضحايا هذه الفترة. إلا أن الوقت مر والفعاليات الدولية لتشغيل وتطوير الأجسام الفضائية زاد إلى حد بعيد، وأصبح التأكيد والتناسق والقدرة على التنبيء من العناصر الأساسية للمساهمة في الأنشطة الفضائية. وهذه العناصر أساسية للقيام بالأنشطة التجارية وكان من الطبيعي أن تسعى البرازيل إلى سد ثغرة في الإطار القانوني الوطني. وهذا ما فعله بالفعل بالبرازيل.

بالرغم من أن البرازيل صدق مؤخراً فقط على اتفاقية التسجيل، إلا أنه تجدر الإشارة أن البرازيل كان قد سجل ثلاثة أجسام أطلقت في الفضاء انطلاقاً من القرار ١٧٢١ المعتمد في ١٩٦١. كانت هذه الأجسام هي أول سواتل لجمع البيانات في الولايات المتحدة في شباط/فبراير ١٩٩٣ وسجلت في شباط/فبراير من العام ذاته وكذلك الساتل الأول للتطبيقات العلمية [يتذرع سماعها] والساطل المشترك بين البرازيل والصين في الصين ١٩٩٩ والمسجل في الأمم المتحدة في ١٤ من تشرين الثاني/نوفمبر من العام ذاته.

بعد التصديق على اتفاقية التسجيل سيركز البرازيل على إنشاء نظام وطني للتسجيل في الوكالة الوطنية وبعد إقامة هذا السجل سوف يجهز البرازيل للوفاء بالتزاماته الدولية بالشكل الكامل وسيعزز التنفيذ السياسة الفضائية بشكل مسؤول ومنظم.

يوميات وأشار إلى قرار الجمعية العامة ١١٦/٥٩، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ حيث أكدت الجمعية أهمية التعاون الدولي في تطوير دولة القانون بما في ذلك المعايير الخمسة لقانون الفضاء والدور الهام في التعاون الدولي لاستغلال واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية.

وفي هذه الرسالة المدير طلب إلى يوميات الدول الأعضاء أن تقدم بإعلان عن الحقوق والالتزامات بموجب معاهدات الفضاء الخارجية.

وهنا أود أن أتقدم بالشكر للأمم المتحدة في فيينا على هذا الجهد فقد شجع هذا المناقشة في إطار يوميات وساعدنا على إقناع الأعضاء على إعلان قبول هذا الاتفاق وهذه الاتفاقيات. وشكراً لكم على ذلك.

تحدد كبير بالنسبة إلى يوميات في ٢٠٠٦ وفي السنوات القادمة سيتمثل في إعادة النظر في سياسة هذه البيانات حقوق التراخيص والنفاذ بالنسبة إلى البيانات الخاصة بالسوائل القطبية والثابتة بالنسبة للمدار، وبعض الدول تود تحرير سياسة البيانات وضمان النفاذ على أساس غير مشروط للمستخدمين الذين يعنفهم الأمر. وبعض الدول ترى بأن أولئك الذين لا يساهمون في الكلف لا يجب أن يقدموا أو أن يدفعوا علاوات.

لذلك من الموارد في الوقت الحالي، التوسيع، يوميات تتتألف من ١٩ عضو والانضمام أو إعطاء وضع التعاون سيكون على أساس مؤقت. وبالنظر إلى الصعوبات المالية والسياسة فإن الانضمام صعب، وبالتالي فإننا نود أن نحسن الشروط. فيما يتعلق بالسائل الأخرى الموضوع أن يصبح أعضاء في الميثاق الدولي، بموجب هذا الميثاق على الأعضاء أن يتزموا بدعم الميثاق ونحن حاول إعداد وثائق لإقناع الدول الأعضاء في أن يصبحوا وكالة في هذه منظمة إلى هذا النطاق. ونحن نقوم بتحليل هذه الأمور بالتفصيل وسوف تقدم إلى المجلس كي يبحثها ويتخذ قرارات بشأنها وشكراً.

الرئيس: شكرًا للسيدة ممثلة يوميات. وأود أن أسألكم إن سمحتو لي، أن أسألكم أمراً. هل بالإمكان أن تعطينا تفاصيل عن البرنامج الذي أطلق والذي يخص أمريكا الجنوبية منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. شكرًا جزيلاً.

الآن نكون قد انتهينا من المناقشة العامة. والآن سننطلق إلى بحث البند السادس والكلمة للمتحدث الأول وهو

الآن الكلمة للولايات المتحدة الأمريكية.

السيد م. سيمونوف (الولايات المتحدة الأمريكية)

(ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكرًا سيدي الرئيس، إن المعاهدات الأربع التي تحكم استخدام الفضاء، معاهدة الفضاء الخارجي قد خدمتنا كثيراً ويشرف الولايات المتحدة أن تكون من الدول المودعة لثلاثة من الاتفاقيات. اتفاقية الفضاء الخارجي والاتفاق الخاص بالإنقاذ والاتفاقية ... وأود أن أبلغكم بأنه منذ اجتماع اللجنة الفرعية في نيسان/أبريل تلقينا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ صكاً للتصديق على معاهدة من جانب لكسبيونغ. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٦ صكاً للانضمام في اتفاقية المسؤولية من نيجيريا.

ونود أن نرحب بكافة المعلومات من المدعين الآخرين حول هذه الاتفاقية منذ الاجتماع السابق. نود كذلك أن نرحب بالانضمام إلى هذه المعاهدات، وأملنا أن المنظمات والدول بما في ذلك بعض الأعضاء في كوبوس والمنظمات التي شاركت في اللجنة بصفة المراقب والتي لم تصبح أعضاء أن تبحث إمكانية الانضمام إليها في السنة القادمة.

السيد الرئيس، إن هذا الاجتماع فرصة لكي نضع جرداً للعمل الذي تم من قبل الفريق العامل في هذا الموضوع على مدى الأربعة أعوام الأخيرة. الفريق العامل بدأ عمله في ٢٠٠٢ على أساس خطة للنظر في وضع المعاهدات الخاصة بالفضاء الخارجي والنظر في تفيذهما والعراقيل أمام القبول الدولي والنهوض بقانون الفضاء، خاصة عن طريق برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية. وقد أعطي الفريق ولاية للنظر في تطبيق وتنفيذ مفهوم الدولة المطلقة، كما ينعكس ذلك من استنتاج الفريق العامل على أساس خطة العمل.

خلال فترة عمل الفريق، قام الفريق بعدد من الخطوات المفيدة وفقاً لولايته وقد تلقى تقارير من الدول الأعضاء حول تطبيق إجراءاتها الماضية والمقبلة فيما يتعلق بالانضمام إلى المعاهدات والخطوات التي اتخذتها للامتنال إلى هذه المعاهدات، كما قال ذلك مثل فرنسا، وقد صيغت رسالة بعثها الأمين العام إلى الدول التي لم تنضم بعد إلى هذه المعاهدات. هذه الوسيلة شجعت الدول على الانضمام إلى المعاهدات وحددت التزامات هذه الدول. والفريق العامل قد أعد قراراً حول الدولة المطلقة اعتمتها الجمعية العامة في ٢٠٠٤.

البرازيل يفهم أن التطبيق والتنفيذ لصكوك الأمم المتحدة حول الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي وسيلة هامة للنهوض بدولة القانون والحكم الأمثل في هذا المجال شكرًا.

الرئيس: شكرًا للسيد ممثل البرازيل على هذا البيان. والكلمة لفرنسا.

السيد ف. بيلران (فرنسا) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكرًا سيدي الرئيس. السيد الرئيس، الفريق العامل التي أنشأته اللجنة الفرعية حول معاهدات الأمم المتحدة الخاصة بالفضاء الخارجي أوصى في الدورة الثانية والأربعين الأمين العام بإرسال رسالة إلى وزراء الخارجية في الدول التي لم تنضم لاتفاقية الأمم المتحدة. كان الهدف تحديد الدول التي ليست أطراف في معاهدات الفضاء لتشجيعها على ذلك أو بالنسبة إلى الموقعين أن تنتقل إلى إجراءات التصديق، وكان هذا قد تم مع المنظمة الدولية كذلك.

خلال الدورة الرابعة والأربعين لهذه اللجنة الفرعية كان قد تقرر تأجيل الفريق العامل، وكان الهدف أن نترك إلى الدول والمنظمات الحكومية الدولية الوقت اللازم لبحث الرسائل التي أرسلت إليها. ووفقاً لوقفنا في الدورة الرابعة والأربعين رأينا أنه من المناسب أن تكون الفريق العامل خلال الدورة الخامسة والأربعين وهذا ما تم بالفعل، ونود الإعراب عن ارتياحنا لذلك. ويود وفد فرنسا أن يعرف الردود التي قدمتها الدول والمنظمات الحكومية الدولية فيما يتعلق بما قام به الأمين العام من مبادرات.

في رأي وفد بلدي أنه في قانون الفضاء أمراً هاماً بالنسبة إلى أعمال اللجنة الفرعية فمعاهدة الأمم المتحدة تمثل إطار قانونياً ضرورياً لتأثير الأنشطة الفضائية مع تحديد النظام الذي على الدول والمنظمات الدولية أن تحترمه.

وكما أشار وفد فرنسا إلى ذلك في الماضي فإنه يساند المبادرات التي اتخذتها اللجنة في الفضاء أو لجنة كوبوس والجمعية العامة والأمانة للأمم المتحدة بحمل البلدان التي لم تنضم إلى هذه النصوص على ذلك. شكرًا سيدي الرئيس.

الرئيس: أشكر السيد ممثل فرنسا الموقر على هذا البيان. أنا أواقفك فيما ذهبت إليه. للأسف مندوب اليونان متغيّباً وبالفعل هذه مسألة علينا أن نبحثها في إطار الفريق العامل.

السيد ف. كوبال الجمهورية التشيكية) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكرًا جزيلاً سيدي الرئيس. أود فقط أن أطرح سؤالاً. نتوقع مثل يونييدروا سوف يحضر إلينا يوم الجمعة، فغالباً سوف يقدم بياناً لمناقشة هذه المسائل، واليونييدروا منظمة من المنظمات الحكومية الدولية وتقريره سوف يكون مفيداً للغاية لمناقشتنا حول هذا البند، وسوف يتحدث بالتأكيد عن التطورات الأخيرة داخل منظمة اليونييدروا نفسها، وبعد ذلك فإن مناقشاتنا قد تتطور وسوف يكون من المفيد أن نستمع إلى مثل يونييدروا. سؤالي هو أليس من الأفضل أن نرجئ هذا البند حتى يصل مثل يونييدروا وشكراً.

الرئيس: شكرًا للسيد ممثل الجمهورية التشيكية، المتحدث التالي مدير المكتب، السيد كماشيو ليعلق.

السيد س. كماشيو (مدير مكتب شؤون الفضاء الخارجي) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكرًا للرئيس. البند لم يختتم، وهناك أمور سوف نتناولها في الأسبوع القادم فلو بدأنا هذا البند يوم الجمعة فقط سوف نتأخر. وبالطبع يمكن الاستماع إلى مثل اليونييدروا يوم الجمعة، ونحن لا نعرف ما هو محتوى التقرير وهل يعد أمراً أساسياً للنقاش هنا، إلا أن الموضوع سوف يظل مفتوحاً حتى يقدم مثل اليونييدروا بيائه، والحل الآخر لو احتجتم إلى مزيد من الوقت يمكننا أن نرحل الموضوع أيضاً إلى الأسبوع الثاني أو يوم الاثنين شكرًا.

الرئيس: شكرًا جزيلاً، أؤيد ما قاله الدكتور كماشيو، نعم هذا هو الأسبوع المناسب لمناقشة البند. وبالتالي لا يدهشنا تناول هذا البند. بالطبع كنا نطلب أن يحضر إلينا مندوب يونييدروا في يومنا هذا ولكن الموضوع سوف يظل مفتوحاً وسوف نستمع إليه يوم الجمعة.

لا يوجد أي موضوع آخر الآن، إذاً سوف أرفع الجلسة حتى يمكن للفريق العامل المعنى بالبند السادس أن يستأنف عمله. وأرجو أن نبحث عن رئيس تلك الفريق.

وصباح الغد سوف نجتمع في الساعة العاشرة ونستأنف النظر في البند الخامس، "تبادل عام للآراء"، ثم ستة "حالة معاهدات الأمم المتحدة الخمس". عشرة وهو موضوع معروف. شكرًا رفعت الجلسة.

جهود الفريق العاملة على مدى الأربعة الأعوام الأخيرة ساهمت في زيادة الوعي بأهمية الانضمام إلى معاهدات الفضاء الخارجي. وما شجعنا التقرير الذي صدر عن الانضمام إلى مجموعة من هذه الاتفاقيات. وشكراً على هذه الفرصة.

الرئيس: أشكر السيد ممثل الولايات المتحدة على هذه المداخلة والكلمة لإندونيسيا.

السيد أ. ر. انكيريويينغ (إندونيسيا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكرًا سيدي الرئيس أود أن أعيد التأكيد على التزامنا. كما أشرنا إلى ذلك في بياننا العام، انضمت حكومة إندونيسيا إلى معاهدة الفضاء الخارجي في عام 1967 واتفاقية الإنقاذ 1968 واتفاقية المسؤولية 1972 واتفاقية التسجيل 1976.

إندونيسيا ووفقاً لهذه المعاهدات واصل تنفيذ المبادئ التي وردت فيها وأدخلتها في قوانينها ولوائحها واتفاقاتها الثنائية. من بينها اللوائح القائمة المتعلقة باستخدام الترددات الإذاعية والمدارات الساتلية وتشغيل الاتصالات الساتلية. وكذلك في صوغ قانون إندونيسيا للفضاء وسوف يتم سنّه في المستقبل القريب.

وفي إطار التعاون الثنائي تقوم حكومة إندونيسيا بصفة اتفاق ثنائي مع حكومة الاتحاد الروسي في مجال استخدام السلمي للفضاء، وسوف يتم التوقيع على الاتفاق بشكل رسمي في هذا العام. وإندونيسيا ستواصل التنسيق بين تشريعاتها الدولية شكرًا.

الرئيس: شكرًا للسيد ممثل إندونيسيا الموقر. وبهذا يمكننا أن ننتهي من هذه المناقشة الهامة حول البند السادس في جدول الأعمال. ما لم يكن لديكم تعليق إضافي. إلا إذا كنتم توافقون على كل ما قيل، هل توافقون؟ حسناً إذا، كلما لزمتم السكوت فإننا سنستخدم ذلك بطريقة حيادية تماماً.

أيتها السيدات، أيها السادة، الآن سوف ننتقل إلى بحث البند العاشر في جدول الأعمال، "دراسة واستعراض التطورات بخصوص مشروع البروتوكول المتعلق بالمسائل الخاصة للموجودات الفضائية الملحق باتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المتغولة"، لا يوجد أي وفد على قائميتي أدرج للحديث عن هذا الموضوع. الأستاذ كوبال يطلب الكلمة.